التمويل الأصغر آلية لتمكين المقاولة النسوية ودعم المشروعات الصغيرة: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر

MICROFINANCE A TOOL TO EMPOWER WOMAN ENTREPRENEUR AND SUPPORT SMALL BUSINESSES: A CASE STUDY OF THE NATIONAL AGENCY FOR MANAGEMENT OF MICROCREDIT IN ALGERIA

LA MICROFINANCE UN OUTIL D'EMPOWER DE LA FEMME ENTREPRENEUR ET SOUTENIR LES PETITES ENTREPRISES : ETUDE DE CAS D'AGENCE NATIONAL DE GESTION DU MICROCREDIT EN ALGERIE

عايدة صدراتي[1]*، فهيمة بديسي[2]

تاريخ الإرسال: 2020/01/12 تاريخ القبول: 2020/06/28 تاريخ النشر: 2021/03/15

ملخص:

يعد التمويل الأصغر من السياسات المالية المعتمدة لإنشاء ودعم المشاريع الصغيرة، بالنظر لمساهمتها في خلق فرص العمل وتنويع الإقتصاد. وعليه فإن هذه الورقة البحثية تهدف لتسليط الضوء على السياسات والبرامج المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في هذا المجال، بغرض إخراج عديد الحرف من القطاع غير الرسمي ودمجها ضمن القطاع الرسمي، وتشجيع المرأة الحرفية الماكثة بالبيت، خاصة، ولوج عالم الأعمال. وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال التعرض للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر، والبرامج والسياسات المعتمدة في إطار الوكالة لدعم النشاط المقاولاتي، مع التركيز على المقاولة النسوية، قصد التعرف على مدى نجاعة برامج تمويل المشروعات الصغيرة للمرأة المقاولة والنتائج المحققة منذ إستحداث الوكالة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر؛ المرأة المقاولة؛ المشروعات الصغيرة؛ تمكين المرأة المقاولة؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract:

Microfinance is one of the financial policies adopted to establish and support small businesses, given their contribution in job creation and economy diversification. Accordingly, this paper aims at focusing on the policies and programs adopted by the Algerian government to support small businesses and empower women entrepreneurs, in order to pull out many craftsmen and craftswomen from the informal sector and integrate them into the formal one, and also to encourage craftswomen to enter the business world. This subject will be dealt with through the National Agency for Management of Microcredit in Algeria as a case study, and to different programs and policies adopted to support entrepreneurship, mainly women entrepreneurs in order to identify the effectiveness of microfinance programs devoted to women's small businesses and the results achieved since the establishment of the agency.

Keywords: Microfinance; Women entrepreneur; Small businesses; Women entrepreneur empowerment; National Agency for Management of Microcredit.

*المؤلف المراسل

[1]Aida Sedrati, University of Abdelhamid Mehri Constantine 2, Laboratoire de recherche Grand Maghreb: Economie et Société: Algeria, aida.sedrati@univ-constantine2.dz

[2]Fahima Badissi, University of Abdelhamid Mehri Constantine 2, Algeria, fahima.badissi@univ-constantine2.dz

Résumé:

La micro finance est l'une des politiques financières adoptées pour créer et soutenir les petites entreprises compte tenu de leur contribution, la création et la diversification de l'économie. Dans ce contexte cet article vise a présenter les politiques et les programmes adoptés par l'Etat Algérien afin d'aider et de soutenir les petites entreprises, mais aussi d'habiliter et de promouvoir les femmes entrepreneurs, dans le but d'intégrer les nombreux métiers activant dans l'informel dans le secteur formel, en encourageant les femmes au foyer a rejoindre le monde des affaires. Cela se fera a la fois par une étude de cas de l'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit d'Algérie, et par les programmes et politiques adopté pour soutenir l'activité entrepreneuriale, précisément l'entreprenariat féminin, dans le but de déterminer l'efficacité des programmes de micro finance destiné aux femmes entrepreneurs et les résultats obtenus depuis la création de l'agence.

Mots clés : Micro finance; Femme entrepreneur; Petites entreprises; Empowerment de la femme entrepreneur; Agence Nationale de Gestion du Microcrédit.

مقدمة

ما تحضى به المرأة من مكانة، في المجتمعات الحالية، هو نتاج لكفاح وتضحيات طويلة من أجل المطالبة بجملة منالحقوق خاصة الإقتصادية والإجتماعية، والتي لطالما إنتُهكت في المجتمعات الذكورية أين تواجه النساء مختلف أشكال التهميش، الظلم، الإحتقار واللامساواة. فالنساء، اليوم، يعملن على إثبات وجودهن في مختلف المجالات تحديدا الإقتصادية منها، فهن ينشطن في مختلف مجالات النشاط بما فيها تلك التي كانت تعتبر حكرا على الرجال ويساهمن بفعالية في دفع عجلة التنمية. من هذا المنطلق ظهر التوجه نحو مساعداتهن على تجسيد وإنجاح مشاريعهن، خاصة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما تعمل عليه عديد الدول بما فيها الجزائر، وذلك في إطار سياسات تشغيلية تعتمد آليات تمويل وبرامج دعم، من بينها التمويل الأصغر.

تعد الجزائر من الدول التي أنشأت هيئات دعم ومرافقة، والتي من خلالها تبنت سياسة تمويلية وفق صيغ متعددة ومختلفة بهدف دعم الشباب المقاول، ومن بين هيئات الدعم والمرافقة التي أنشأت نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. فالوكالة تعتمد آلية التمويل الأصغر والموجهة للنساء الحرفيات الماكثات بالبيت والفئات الهشة في المجتمع. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على درجة مساهمة هذه الآلية التمويلية، والمعتمدة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، في تمكين المرأة المقاولة ودعم المشاريع المصغرة بالجزائر. لتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل تطرح الإشكالية المعبر عنها بالتساؤل المحوري التالي: **ما مدى مساهمة التمويل الأصغر في تمكين المرأة المقاولة ودعم المشروعات الصغيرة بالجزائر؟**

وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة يتطلب الأمر محاولة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية، والمتمثل أساسا في الأسئلة التالية:

- هل تساهم برامج التمويل الأصغر في دعم المشروعات الصغيرة؟
- ما هو دور التمويل الأصغر في تمكين المرأة المقاولة؟

من أجل معالجة إشكالية الدراسة تمت صياغة فرضيتين أساسيتين سيتم إثباتهما أو نفيهما من خلال مجريات البحث وبالتالي التوصل لمعرفة مدى مساهمة التمويل الأصغر في تمكين المرأة المقاولة ودعم المشروعات الصغيرة بالجزائر، وهما كالآتي:

- **الفرضية الأولى:** تساهم برامج التمويل الأصغر في دعم المشروعات الصغيرة.
- **الفرضية الثانية:** محدودية برامج التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تمكين المرأة المقاولة.

إن تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل يهدف أساسا للتعرف على دور هذه الآلية التمويلية في مساعدة المرأة المقاولة على المساهمة في التنمية الإقتصادية، إلى جانب إبراز الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المشروعات الصغيرة، بإعتبارها حجر الأساس في دفع عجلة التنمية وتعزيز الإقتصاد الوطني.

ولتحقيق أهداف الدراسة سيتم التعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كهيئة عمومية أنشأتها الدولة الجزائرية لتقديم قروض مصغرة، دون فوائد، بغرض إنشاء ودعم المشروعات الصغيرة وإخراج نشاطاتها من القطاع غير الرسمي وضمها للقطاع الرسمي، وتشجيع الفئات الهشة بالمجتمع، وفي مقدمتهم المرأة الحرفية الماكثة بالبيت، دخول عالم الأعمال من خلال المقاولاتية ومنه المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وهذا عبر الإستدلال بدراسة حالة مقاوِلة مستفيدة من جهاز القرض المصغر بدائرة قسنطينة.

لإنجاز هذا العمل سيعُتمد المنهج الوصفي التحليلي عند التعرض للإطار النظري للدراسة، عبر التأصيل نظري لمتغيرات الدراسة، بالرجوع للبحوث والدراسات السابقة، وكذا في الجانب العملي للدراسة من خلال التعرض للتجربة الجزائرية في هذا المجال، وذلك بالتعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والنشاطات التي قامت بها منذ الإنشاء وحتى الآن، بالإعتماد على معطيات الوكالة ودراسة حالة مقاوِلة مستفيدة من قرض مصغر والعمل على تحليلها وإستخلاص النتائج.

1- الإطار النظري للدراسة

توجد في العديد من الدول، خاصة السائرة في طريق النمو، فئات واسعة من المجتمع، والمعبر عنها بالفئات الهشة، لم تستفد من الخدمات البنكية التقليدية كالإقتراض، الإدخار والتأمين بالنظر لضرورة وجود ضمانات. وعليه فعند الحاجة يلجؤون للإقتراض من العائلة أو الأصدقاء أو شخص آخر بفائدةً ما أدى إلى تفشي العديد من الظواهر الإجتماعية السلبية. ولمعالجة الأمر عملت الحكومات على توفير خدمات مالية مناسبة تتمثل في التمويل الأصغر.

1-1 ماهية التمويل الأصغر:

يعرف التمويل الأصغر بأنه مجموعة من الخدمات المالية كالإقتراض، الإدخار والتأمين المتاحة للمقاولين الفقراء وحاملي المشاريع الصغيرة الذين لا يملكون ضمانات ولا تتوفر فيهم المعايير القياسية التي تؤهلهم من أجل الحصول على قرض مصرفي.(Sultan & al, 2017, p. 17)

يساهم التمويل الأصغر في دفع عجلة الإقتصاد عبر خلق ودعم المشروعات المصغرة والصغيرة التي يمكن تعريفها بغض النظر عن صيغتها القانونية (EURL، SARL...إلخ) بأنها تلك المشاريع المنتجة للسلع والخدمات والتي لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري وعدد عمالها ينحصر بين 1 و250 فرد. (Kushnir, 2010, p. 10) .

وعليه يمكن القول أن التمويل الأصغر هو تقديم خدمات مالية للأفراد ذوي مستويات الدخل المنخفض، والذين ليس لهم الإمكانية للوصول إلى نظام الإقتراض الرسمي بهدف تمكينهم إقتصاديا وإجتماعيا، وهذا من باب تحقيق مبدأ التكافل، التضامن والثقة والذي يتجسد في مجموعة من الممارسات الفطرية.

1-2 تمكين المرأة المقاولة:

التمكين هو قدرة الفرد مهما كان جنسه، ذكرا أو أنثى، على التحكم والسيطرة في جميع نواحي حياته كتحديد المهام، إكتساب المهارات، تعزيز الثقة بالنفس، حل المشكلات وتطوير الذات. (Hawk & al, 2011, p. 09) من هذا المنطلق عرفت Naila Kabeer تمكين المرأة على أنه "العملية التي تحضى من خلالها النساء اللاتي لطالما حرمن ومنعن من إتخاذ خياراتهن الإستراتيجية في الحياة بالقدرة على إتخاذ هذه الأخيرة والتحكم في زمام الأمور". (Kabeer, 1999, p. 435)

وحسب تقرير البنك العالمي لعام 2015م تم الإقرار بأن التمكين يستهدف المرأة، وذلك بإتاحة مختلف الموارد وتعزيز المساواة بين الجنسين في الأسرة والمجتمع ومنه تحقيق عوائد كبيرة. فتوسيع فرص عمل المرأة في قطاعات مختلفة كالفلاحة، المالية وغيرها من القطاعات الأخرى يؤدي إلى تسريع النمو الإقتصادي والتخفيف من آثار الأزمات المالية الحالية والمستقبلية.

1-3 نماذج التمويل الأصغر لتمكين المرأة المقاولة:

يعد حصول المرأة على التمويل الأصغر شرطا أساسيا للحد من الفقر وتمكينها إقتصاديا. من هذا المنطلق قدمت Linda Mayoux ثلاثة نماذج تعرف بـ Virtuous Spirals، والتي توضح من خلالها العلاقة بين تمكين المرأة والتمويل الأصغر، والموضحة في الشكل الموالي: (Skarlatos, 2004, p. 33) .

الشكل رقم -01-: نماذج التمويل الأصغر لتمكين المرأة المقاولة

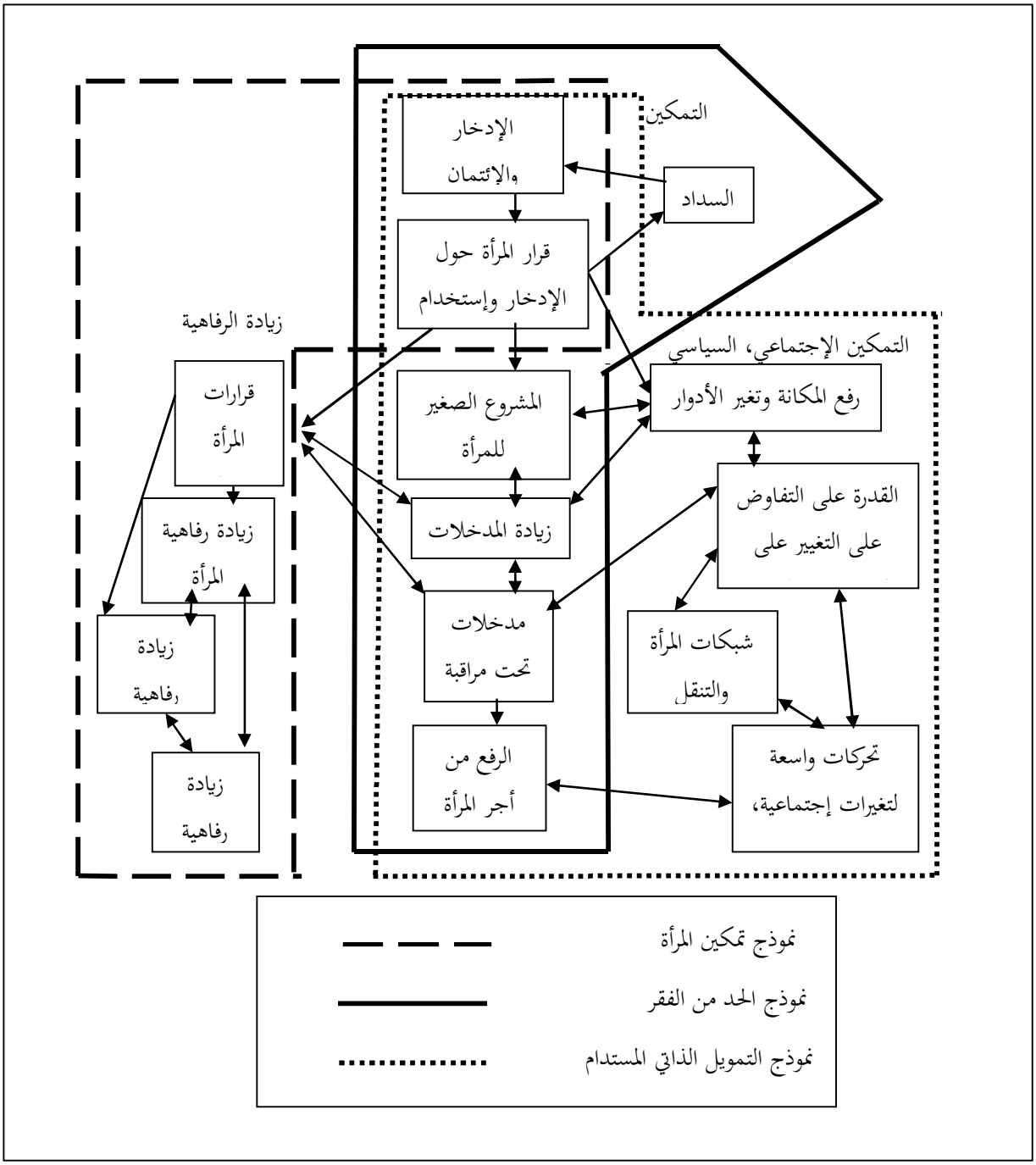

المصدر: – Huma Rehman, **Role of microfinance Institutions in Women Empowerment: A Case Study of Akhuwat – Pakistan -**, A Search Journal of South Asian Studies, No 1, Vol 30, Lahore, 2015, p 111.

يتضمن الشكل النماذج الثلاث لتمكين المرأة المقاولة من خلال آلية التمويل الأصغر، حيث تمكن عملية المقارنة بينها من تقييم رفاه المرأة المقاولة وأسرتها، بالإضافة إلى تقييم التمكين الإجتماعي والسياسي. وفيما يلي توضيح لكل نموذج من النماذج الثلاث:

أ. **نموذج التمويل الذاتي المستدام Financial self-Sustainability Paradigm**:

يقوم هذا النموذج، والذي يعرف أيضا بنموذج النظم المالية أو النموذج المستدام، على مجموعة من المبادئ الإرشادية والبرامج الصادرة عن وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية United States Agency for International Developement (USAID)، البنك الدولي World Bank (WB)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme (UNDP) والجماعة الإستشارية لمساعدة الفقراء Consultative (CGAP) Group to Assist the Poor.

ويهدف هذا النموذج إلى توفير برامج تساعد على تحقيق المداخيل والدعم الذاتي والقدرة على جمع الأموال من الأسواق المالية الدولية بدلا من الإعتماد على وكالات التنمية. فهي تستهدف الفقراء، تحديدا فئة الفلاحين وصغار المقاولين والذين يطلق عليهم المقترضون الفقراء Bankable poors. وحسب CGAP فقد تم تحديد مجموعة من المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر من أجل تحديد مؤشر التنمية المستدامة الذي يبرز مستوى تقدم برامج تغطية التكاليف من الدخل.

لقد تم دعم النساء نتيجة لإرتفاع معدلات سدادهن، بالإضافة إلى الإهتمام بالتمكين الذي يعني توسع مجال الإختيارات والإعتماد على الذات. فتزايد إقبال المرأة على خدمات التمويل الأصغر سيمكنها إقتصاديا بإتخاذها لقرارات تتعلق بالإئتمان، الإدخار، إنشاء مشاريع مصغرة، زيادة المداخيل، ما يمكنها من تحسين مستواها المعيشي إلى جانب تمكينها إجتماعيا وسياسيا. (Mayoux, 2005, p. 07)

ب. **نموذج الحد من الفقر Poverty Alleviation Paradigm**:

يعتمد هذا النموذج برامج التنمية الإجتماعية، والتي تهدف لتطوير سبل العيش المستدام وتنمية المجتمع إلى جانب تقديم مجموعة من الخدمات الإجتماعية كمحو الأمية، الرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية. حيث يتم التركيز على المدخرات والقروض الإستهلاكية الصغيرة.

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الإستراتيجيات والبرامج التي تستهدف الفقر في المناطق النائية، ما جعله محط إهتمام بعض الواهبين والمنظمات غير الحكومية، والتي تسعى إلى إستهداف النساء نظرا لإرتفاع معدلات الفقر وسطهن، بالإضافية لتزايد مسؤولياتهن تجاه رفاهية أسرهن. وعليه يفترض أنه كلما زاد إقبال المرأة على خدمات التمويل الأصغر كلما أدى ذلك إلى تمكينها من تحسين المستوى المعيشي لأسرتها (Mayoux, 2005, p. 06).

ج. **نموذج تمكين المرأة Feminist Empowerment Paradigm**:

يعتبر هذا النموذج قديما مقارنة بالنموذجين السابقين، فهو نتاج لتطور بعض برامج التمويل الأصغر كبرنامج جمعية النساء العاملات لحسابهن Self Employed Women's Association (SEWA) في الهند، والذي يستهدف النساء الفقيرات. لقد تم إقتراح برامج تمويلية تعتمد جزئيا على إستراتيجية SEWA، والتي تهدف إلى التمكين الإقتصادي للمرأة (Mayoux, 2005, p. 06).

2- الإطار التطبيقي للدراسة

يعد المجتمع الجزائري مجتمعا محافظا، يقوم على المساواة، العدالة، الإحترام، وغيرها من القيم الدالة على المساواة بين الجنسين. فالحكومة الجزائرية، منذ الإستقلال، قامت بسن العديد من القوانين والتشريعات من أجل دعم ومساعدة المرأة، التي تعد نصف المجتمع. فالمرأة تمثل ما يقارب 20,451.754 مليون نسمة، وهي تعتبر عنصرا فاعلا إذ تشكل حوالي 18% من القوة العاملة (worldbank, 2018) ، وهذا ما يجعلها تساهم في خلق القيمة المضافة لدفع عجلة الإقتصاد الوطني. وعليه فإن الدعم المقدم للمرأة في مجال المقاولاتية لا يقتصر على الجانب المالي فقط، بل يمتد للمرافقة بهدف ضمان بقاء وإستمرار مشروعها.

ومنه، سيتم تخصيص هذا الجزء لإستعراض البرامج المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مجال دعم المشروعات الصغيرة وتمكين المرأة. خاصة كون القرض المصغر آلية إنتهجتها الدولة الجزائرية منذ عام 1999م لمحاربة الفقر، تحسين مستوى المعيشة ومساعدة الفئات الهشة في المجتمع كذوي السوابق العدلية، المرأة الماكثة في البيت وغيرهم عبر خلق فرص عمل إنطلاقا من أنشطتهم الخاصة. إلى جانب الإستدلال بدراسة حالة لمقاولة إستفادت من برنامج الوكالة على مستوى دائرة قسنطينة.

2-1 منهجية الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة إعتمد المنهج الوصفي التحليلي وذلك في الجزئين النظري والتطبيقي. ففي الجزء النظري تم إستخدام مجموعة من المصادر الثانوية من مقالات وكتب خاصة بالتمويل الأصغر، الإقتصاد الإجتماعي وتمكين المرأة إلى جانب بعض المواقع الإلكترونية الرسمية، أما الجزء التطبيقي فقد إعتمد فيه البيانات المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمستقاة من الموقع الإلكتروني للوكالة إلى جانب بيانات خاصة بدراسة حالة مقاوِلة مستفيدة من خدمات الوكالة على مستوى ولاية قسنطينة.

2-2 دراسة الحالة وأدوات الدراسة:

قصد التعرف على آليات دعم المشروعات الصغيرة لتمكين المرأة المقاولة وقع الإختيار على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر والموضحة بطاقة تعريفها في الجدول رقم (01). وبغرض جمع البيانات وتحليلها تم إعتماد الموقع الإلكتروني للوكالة وقاعدة بياناتها.

الجدول –01–: بطاقة تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

التسمية	المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
تاريخ التأسيس	22 جانفي 2004م
الوزارة الوصية	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
العنوان	حي 1516 مسكن عدل، عمارة H1-H2-H3 عين المالحة، جسر قسنطينة – الجزائر
الشكل القانوني	منظمة ذات طابع خاص
النشاط	إجتماعي – إقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على الموقع الإلكتروني: www.angem.dz، تاريخ الولوج: 2019/06/09 ، على الساعة: 20:37.

أ- التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفق المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004م بناء على توصيات خبراء في مجال التمويل الأصغر عام 2002م خلال ملتقى دولي حول التجربة الجزائرية في مجال القرض المصغر، والتي تقوم على تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما من خلال منح قروض بدون فوائد بطريقة لامركزية، دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من الجهاز أثناء عملية تنفيذ مشروعاتهم ومتابعتها، إبرام إتفاقيات وتكوين علاقات دائمة مع المؤسسات المالية والهيئات الإعلامية والتحسيسية. وتتوزع الوكالة على مستوى 48 ولاية بـ 10 فروع جهوية و49 مديرية ولائية إلى جانب مجموعة من المصالح التسييرية و548 خلية مرافقة للتقرب من حاملي المشاريع.

ب- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

تسعى الوكالة لتحقيق جملة من الأهداف منها المساهمة في مكافحة الفقر والحد من البطالة، من خلال تشجيع العمل الحر، خاصة ما تعلق بالمرأة الماكثة في البيت. كما تسعى لنشر الوعي بين سكان المناطق الريفية بخصوص النشاطات المنتجة والموفرة لمناصب العمل، بالإضافة لتنمية روح المقاولاتية والمساعدة على الإدماج الإجتماعي والتنمية الفردية.

كما تهدف الوكالة، أيضا، لدعم، توجيه ومرافقة المقاولين المستفيدين لاسيما ما تعلق بالجانب التمويلي للمشاريع المستوفاة للشروط المنصوص عليها، وكذلك القانوني الخاص بإحترام الإتفاقيات والعقود التي تربطهم بالوكالة إلى جانب المرافقة في المجال الإستغلالي من خلال دورات تكوينية قصيرة المدى. وعليه فالوكالة تعتمد نموذجي الحد من الفقر وتمكين المرأة.

3-النتائج ومناقشتها

أوكلت للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ممارسة مجموعة من النشاطات، والتي سيتم التعرض لها في محاولة للتعرف على البرامج التمويلية المطبقة عمليا، والتي تدخل ضمن التمويل الأصغر والهادفة لدعم المشروعات الصغيرة إضافة

إلى المساهمة في تمكين المرأة المقاولة من خلال المرافقة. حيث سيتم إستعراض نشاطات الوكالة، على مستوى التراب الوطني ووكالة قسنطينة كعينة عن باقي الوكالات، والنتائج المحققة في أرض الواقع والتي ستتم مناقشتها.

3-1 نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قروض مصغرة مستدامة للمقاولين، في مقدمتهم النساء الماكثات بالبيت، بهدف إشراكهن في الحياة الإقتصادية. والبيانات الواردة في الجدول الموالي تظهر مختلف الصيغ التمويلية المعتمدة ومناصب الشغل المستحدثة بفعل هذه الآلية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2019، وهذا عبر كامل التراب الوطني.

الجدول -02-: صيغ التمويل ومناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة عبر التراب الوطني للفترة 2004- 2019

جنس المقاول	صيغ التمويل	مناصب الشغل المستحدثة
النساء: 63.59%	التمويل الثنائي (الوكالة-المقاول)	1185240
الرجال: 36.41%	التمويل الثلاثي (الوكالة-المقاول-البنك)	127417
%100	**المجموع**	**1312657**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على الموقع الإلكتروني: https://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees/ ، تاريخ الولوج: 2019/06/08، على الساعة: 10:02.

بالنظر للأرقام الواردة في الجدول السابق يتبين بأن نسبة النساء المستفيدات من القروض المصغرة تفوق بكثير نسبة الرجال وهذا بفرق يقدر بحوالي 26.82%، ويرجع ذلك لكون فرص العمل المستحدثة للنساء أكثر من الرجال، وهذا يدخل ضمن إستراتيجية الوكالة المتمثلة في مكافحة الفقر، التهميش، البطالة وعدم المساواة بين الجنسين. ولتجسيدها سيتم تقديم جملة من الخدمات والمتمثلة أساسا في:

أ- الخدمات المالية:

تقدم الوكالة نوعين من التمويل. التمويل الثنائي ويكون بين الوكالة والمقاول، والتمويل الثلاثي ويكون بين الوكالة، المقاول والبنك. التمويل الثنائي، عبارة عن قروض موجهة لشراء مواد أولية، وتقسم إلى صيغتين:

- **الصيغة الأولى**: قروض بدون فوائد لا تتجاوز قيمتها 100.000دج، وقد تصل 250.000 دج في الولايات الجنوبية والهضاب العليا. تمنحها الوكالة لتمويل أشخاص لديهم معدات وأدوات صغيرة لشراء مواد أولية. مدة السديد لا تتعدى 36 شهرا، على أن يكون السداد كل ثلاثة أشهر بعد إنقضاء فترة التأجيل والمقدرة بـ 6أشهر.
- **الصيغة الثانية**: قروض بدون فوائد لا تتجاوز قيمتها 40.000دج، تمنح لأشخاص لديهم معدات وأدوات صغيرة لشراء مواد أولية. مدة السديد لا تتعدى 24 شهرا، على أن يسدد المستفيد مبلغ 5000دج كل ثلاثة أشهر بعد فترة التأجيل ومقدرة بـ 6 أشهر.

أما التمويل الثلاثي فهو عبارة عن قروض بدون فوائد موجهة لشراء عتاد ومعدات بتمويل بنكي نسبته 70%، الوكالة 29% والمقاول 1%. علما بأن الوكالة شريك مع البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تقدر قيمة القرض 1000.000 دج، يخصص منها 100.000 دج لتهيئة المحل، 150.000 دج لشراء المواد الأولية، و300.000 دج لشراء السلع. مدة السداد لا تتعدى 8 سنوات، أما فترة التأجيل فهي 3 سنوات.

والجدول الموالي يتضمن البيانات المتعلقة بعدد المستفيدين من الخدمات المالية في شكل قروض ممنوحة وفق صيغ التمويل المعمول بها ونسبة الإستفادة، وذلك للفترة الممتدة من 2004 إلى 2019، وهذا على مستوى التراب الوطني.

الجدول –03–: الخدمات المالية الممنوحة على مستوى الجزائر للفترة 2004-2019

صيغ التمويل	عدد المستفيدين من القروض الممنوحة	النسبة المئوية للمستفيدين من القروض الممنوحة
الثنائي	832247	%90,46
الثلاثي	87738	%9,54
المجموع	919985	%100

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على الموقع الإلكتروني: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/، تاريخ الولوج: 2020/06/02، على الساعة: 21:13.

يتضمن الجدول أعلاه الخدمات المالية المقدمة من قبل الوكالة على مستوى 48 ولاية للفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2019م. ما يلاحظ من البيانات أن إقبال المقاولين على صيغة التمويل الثنائي لشراء مواد أولية أكبر مقارنة بصيغة التمويل الثلاثي، حيث بلغ عدد المستفيدين 832247 مقاول، أي بنسبة 90,46% مقارنة بصيغة التمويل الثلاثي الخاصة بالعتاد والمعدات والتي حققت العدد 87738 مقاول والنسبة 9,54%. ما يمكن إستنتاجه من هذه المعطيات وعلاوة على ما سبق فإن صيغة التمويل الثنائي موجهة بالدرجة الأولى للفئات الهشة بالمجتمع، النساء الماكثات بالبيت والفقراء الذين لا يمتلكون دخلا لتوفير المواد الأولية لإستغلال مهاراتهم في نشاط معين من خلال إنشاء مشروع مصغر.

ب- الخدمات غير المالية:

إلى جانب الخدمات المالية تسعى الوكالة إلى توفير خدمات أخرى للمقاولين كحسن الإستقبال لحاملي أفكار المشاريع، ضمان المرافقة في جميع مراحل إنشاء المشروع، متابعة المشاريع لضمان نجاحها وإستدامتها، إجراء إختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالنسبة لمن لا يمتلكون كفاءة مهنية، بالشراكة مع هيئات متخصصة كالغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، تنظيم معارض محلية ووطنية لعرض وبيع المنتجات المنجزة من قبل المستفيدين، عرض منتجات المستفيدين بالموقع الإلكتروني للوكالة بهدف التسويق وتبادل الخبرات، توفير دورات تكوينية لحاملي المشاريع في مجال التسيير، المالية، التسويق وغيرها من المجالات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول –04–: مجالات التكوين بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر مختلف الولايات للفترة 2004 – 2019

مجالات التكوين	عدد المستفيدين
تسيير المؤسسة الصغيرة	103097
التعليم المالي العام	94270
برنامج GET AHEAD	1438
إنشاء وتسيير النشاط	2666
المجموع	**201471**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على الموقع الإلكتروني: https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers/، تاريخ الولوج: 2019/06/08، على الساعة: 10:33.

ما يلاحظ من بيانات الجدول هو أن عدد المستفيدين من التكوين الخاص بتسيير المؤسسة الصغيرة أكثر بكثير من باقي المجالات التكوينية الأخرى، وهذا نتيجة الإقبال على صيغة التمويل الثنائي الخاص بشراء مواد أولية أكثر من التمويل الثلاثي.

مما سبق يتضح بأنه وإلى جانب إستراتيجية مكافحة الفقر تسعى الوكالة، أيضا، إلى تمكين المرأة من خلال مرافقتها خاصة فيما يتعلق بمجال التسيير، وهذا من خلال برامج التكوين المختلفة، إلى جانب تشجيعها على العمل في شتى النشاطات الممولة من قبل الوكالة، والتي من بينها:

أ– الأنشطة الصناعية: تشمل كل المنتجات النهائية المصنوعة إنطلاقا من مواد أولية كالصناعة الغذائية، صناعة الألبسة، الصناعة الجلدية، الصناعة الخشبية...إلخ.

ب– الأنشطة الفلاحية: وتتمثل في تربية الماشية وزراعة الأرض

ج– **الأنشطة الحرفية التقليدية**: نسج الزرابي، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج...إلخ.

د– **الأنشطة الخدمية**: كالإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، مقهى، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات، عيادة طبية، مكتب محاماة، مكتب ترجمة وغيرها.

هـ– **أنشطة الأشغال العمومية**: كالكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...إلخ.

و– **الأنشطة التجارية**: تخص كل الأعمال المتعلقة بالبيع والشراء ككشك متعدد الخدمات، بيع منتجات التجميل وغيرها.

2-3 نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مديرية قسنطينة:

تتواصل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع المقاولين، على مستوى التراب الوطني، من خلال مجموعة من المديريات، وسيتم تسليط الضوء على نشاط مديرية ولاية قسنطينة. فمن خلال الجدول الموالي تظهر إستفادة المرأة المقاولة من الخدمات المالية المقدمة من قبل وكالة قسنطينة، وهذا مقارنة بالرجل المقاول.

الجدول –05–: الخدمات المالية الممنوحة على مستوى ولاية قسنطينة للفترة 2004-2019

صيغ التمويل	عدد المستفيدين من القروض الممنوحة		المجموع
	النساء	الرجال	
الثنائي	13608	6944	20552
الثلاثي	1585	4765	6350
المجموع	15193	11709	26902

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على بيانات الوكالة.

يتضمن الجدول أعلاه الخدمات المالية الممنوحة من قبل الوكالة على مستوى ولاية قسنطينة للفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2019. ما يلاحظ من البيانات أن نصيب النساء من التمويل الثنائي أكبر مقارنة بالرجال، حيث كان عدد المستفيدات 13608 مستفيدة، أي بنسبة 66.21% مقارنة بالرجل أين كان العدد 6944 والنسبة 33.79%. أما المستفيدات من التمويل الثلاثي فقد كان عددهن 1585، أي بنسبة 24.96%، أما الرجال فقد كان عددهم 4765، أي بنسبة 75% تقريبا، فبالنسبة لهذه الصيغة عدد الرجال فاق عدد النساء.

ما يمكن إستنتاجه من المعطيات السابقة هو أن صيغة التمويل الثنائي موجهة بالدرجة الأولى للنساء الماكثات بالبيوت واللاتي تمارسن نشاطا حرفيا تردن تطويره من خلال إنشاء مشروع مصغر. وما يعزز هذا الإستنتاج حصيلة التمويل الثنائي لفئة النساء حسب قطاع النشاطات الممارسة والممولة من طرف وكالة مديرية قسنطينة والموضحة من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم –03–: حصيلة التمويل الثنائي لفئة النساء حسب قطاع النشاط على مستوى ولاية قسنطينة للفترة 2004-2019

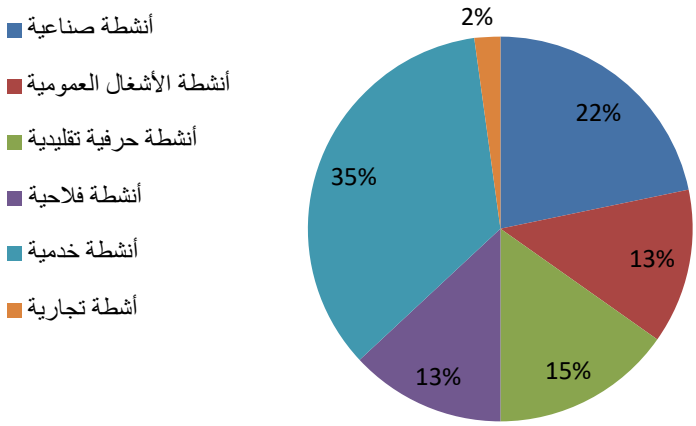

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على بيانات الوكالة.

من خلال الشكل يظهر تواجد المرأة في مختلف مجالات النشاط ولكن بنسب متفاوتة، حيث يظهر الإقبال على الأنشطة الخدمية وذلك بنسبة 35%، تليها الأنشطة الصناعية بنسبة 22%، ثم الأنشطة الحرفية بنسبة 15%. أما الأنشطة الفلاحية والأشغال العمومية فقد سجلت نسبة إقبال متساوية قدرت بـ 13%، في حين سجلت الأنشطة التجارية أضعف نسبة إقبال والمتمثلة في 2%. ما يمكن إستنتاجه هو أن المرأة تحاول ولوج كل مجالات النشاط، بحيث لم يعد هناك نشاطا حكرا على الرجال دون النساء، كما يستنتج أيضا أن التمويل الثنائي ساعد المرأة في الخروج من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي ومكنها من إنشاء مشاريعها المصغرة والصغيرة، وذلك حسب طبيعة النشاط المزاول والمؤهلات المكتسبة.

وفي هذا الصدد سيتم الإستدلال بحالة مقاوِلة من قسنطينة إستفادت من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. سابقا كانت المقاولة تنشط في مجال صناعة الجوزية، التقطير وصناعة الحلويات التقليدية بهدف إعالة عائلتها ومساعدة زوجها المتقاعد، حيث عملت، عام 2015، على إنشاء جمعية الفردوس كمؤسسة مصغرة لتعليم الخياطة، الطرز، الحلاقة، الطبخ، الحلويات، اللغات، القرآن إلى جانب نشاطات حرفية أخرى.

كانت إنطلاقة المقاوِلة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عام 2018م أين تحصلت على قرض مصغر بقيمة 100,000 دج لشراء مواد أولية من أجل إعادة إحياء نشاطها الخاص بصناعة الحلويات التقليدية، وعليه فهي تنتمي لفئة 15% من المقاولات الناشطات في مجال الأنشطة الحرفية التقليدية والموضحة في الشكل رقم 03 أعلاه.

بالإضافة للخدمات المالية إستفادت المقاوِلة من خدمات أخرى غير مالية كالإستقبال الجيد والمرافقة والمتابعة من قبل إطارات الوكالة، وذلك منذ الإستفسار إلى تقديم الملف وعرضه أمام لجنة التأهيل. فبعد الموافقة على المشروع تم التكفل من حيث المرافقة وتقديم شهادة التأهيل، القيام بزيارة ميدانية لتفقد مقر المشروع مع إعلام المقاوِلة بمختلف الإعانات الممنوحة من قبل وكالة.

وفي هذا السياق تلقت المقاوِلة تكوينا مجانيا على مستوى الوكالة في مجال التعليم المالي العام لمدة ثلاثة أيام، والذي تمكنت من خلاله من تعلم بعض أساليب المحاسبة، الإدخار، تسيير المداخيل، الترويج وتسديد أقساط القرض. علما أن الإستفادة من عملية المرافقة إستمرت حتى بعد حصولها على مبلغ القرض ومباشرتها لنشاطها وهذا لضمان إستمرارية المشروع وتطويره، حيث تمت مساعدة المقاوِلة في عملية التسويق لمنتجاتها عبر عرضها على الموقع الإلكتروني وصفحة الـ **Facebook** الرسمية للوكالة، كما تمت دعوتها للمشاركة في المعرض الذي أقيم عام 2018م بقصر الثقافة مالك حداد بمناسبة عيد المرأة وغيرها من المعارض الأخرى.

مؤخرا تمكنت المقاولة من تحقيق أرباحا معتبرة سددت من خلالها أكثر من نصف أقساط القرض قبل آجال إستحقاقها. كما إستفادت من محل تجاري في إطار جهاز القرض المصغر كدعم من قبل الوكالة بهدف توسيع نشاطها وتعزيز فكرتها حول تمكين المرأة، تحقيق الذات، توفير فرص عمل، الإستثمار في المواهب، غرس عادات وتقاليد مدينة قسنطينة بلمسة معاصرة ودعم الإقتصاد ككل.

3-3 مناقشة نتائج الدراسة:

من خلال إستعراض نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تتضح طبيعة المهام المسندة لها، من جهة، وما تم تحقيقه تكلئج في الميدان من جهة ثانية. وعليه وبناءً على ما تم التعرض له سابقا، والذي يمكن إعتباره كنتائج للدراسة، يمكن القول أن الدولة الجزائرية تدرك أهمية المشروعات الصغيرة لتنويع وتنمية الإقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل. لذلك جاءت سياسة دعم هذا المجال، وذلك منذ أواخر التسعينات بإستحداثها للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

فمن خلال الخدمات المالية، تحديدا التمويل الثنائي، يتضح بأن هذه الآلية التمويلية موجهة خصيصا للمرأة التي تزاول نشاطا حرفيا بالبيت ولديها الرغبة والطموح في تطوير هذا النشاط والخروج به من الظل للعلن من خلال الإندماج ضمن النشاط الرسمي، وذلك عبر الهيئات التي إستحدثت لهذا الغرض، ومن بينها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي تمدهم بالدعم المالي لمساعدتهن على خلق مشروع مصغر أو صغير، وهذا ما يثبت الفرضية الأولى "تساهم برامج التمويل الأصغر في دعم المشروعات الصغيرة".

كما يسجل تنامي الوعي لدى مسيري الوكالة بمكانة المرأة في المجتمع، ما أدى إلى تشجيعها على الإنضمام للقطاع الرسمي والعمل على تمكينها تسييريا وإقتصاديا، من خلال تنويع الخدمات المقدمة من المالية إلى غير المالية. حيث تسعي الوكالة لتمكين المرأة بجعلها تكتسب العديد من المهارات وذلك من خلال خدمات المرافقة والتوجيه التي تقدم حتى تضمن إستمرارية النشاط وتطوره أكثر ، لأن الهدف الرئيس ليس إنشاء المشروع بل كيفية المحافظة عليه وتطويره أكثر مع العمل على توسيعه وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة ما يؤدي للحد من ظاهرة الفقر وتنويع الإقتصاد. فالمرأة التي تمكنها خدمات المرافقة والتوجيه من إكتساب الكفاءة والمهارة تصبح قادرة على تقديم الإضافة الإيجابية للأسرة وللمجتمع ودليل ذلك المقاوِلة محل الدراسة، وهذا ما ينفي الفرضية الثاني "محدودية برامج التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تمكين المرأة المقاولة".

خاتمة

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع التمويل الأصغر كآلية لتمكين المرأة المقاولة ودعم المشروعات الصغيرة، والذي إستهدف في جانبه التطبيقي دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر، كجهاز تمويلي أُوكلت له مهمة تقديم قروض صغيرة بصيغ متعددة من أجل دعم وتشجيع الفئات الهشة لولوج عالم الأعمال والمساهمة في تنويع الإقتصاد ودفع عجلت التنمية، مع الإشارة لوكالة قسنطينة ومقاولة تعاملت مع الوكالة. وبناء عليه فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وإعتمادا عليها تم تقديم بعض الإقتراحات.

أ- النتائج: من بين النتائج التي تم التوصل لها:

- تساعد الوكالة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تقديم قروض بنكية للطبقات الهشة لساعدتهم على إقامة مشاريعهم الخاصة.

- ساهمت الوكالة في إخراج العديد من النشاطات، خاصة الحرفية منها، من دائرة القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال الدعم المالي كصيغة القرض الثنائي.
- تمكين المرأة بإكسابها العديد من المهارات من خلال برامج تكوينية في مختلف المجالات بما فيها التسييرية.
- مساعدة المرأة الماكثة بالبيت ولوج عالم الأعمال.
- تمكين المرأة إقتصاديا من تحسين مستواها المعيشي، وإجتماعيا عبر تعزيز مسؤولياتها تجاه أسرتها والمجتمع.

ب- الإقتراحات:

بالرغم من إهتمام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمكانة المرأة في المجتمع، خاصة من الناحية الإقتصادية، بإعتبارها عنصرا فاعلا يساهم في دفع عجلة التنمية وذلك من خلال مجموع البرامج والسياسات المطبقة، إلا أنه هناك بعض النقائص التي تحد من فعالية دور هذه الوكالة في تمكين المرأة ودعم المشروعات الصغيرة. وعليه سيتم تقديم بعض الإقتراحات، والتي قد تساعد في دعم هذا النوع من المشاريع خاصة بالنسبة للفئة النسوية:

- توعية المرأة المقاولة بقدرتها على المساهمة في الإقتصاد الوطني وبدورها الأساسي في المجتمع.
- تنظيم حملات إعلامية أكثر للتعريف بالوكالة وبمختلف خدماتها.
- تشجيع المرأة على المساهمة في النشاطات الفلاحية لما لها من أهمية وفعالية في تنمية تطوير الإقتصاد الوطني.
- خلق ثقافة التميز والعالمية لدى المقاولات ومساعدتهن على الترويج لمنتجاتهن على المستوى العالمي.
- ضرورة الإهتمام أكثر بالجانب التسييري للمرأة المقاولة من خلال مرافقتها في هذا المجال، وإعتماد برامج في شكل ندوات وأيام دراسية لشرح العمل التسييري وإبراز درجة أهميته لنجاح أي مشروع مهما كان حجمه.

قائمة المراجع:

1- Hawk, J. L., & al, &. (2011). women's empowerment principles/equality means business. (s. edition, Éd.) United Nations Global Compact & UN Women , P 09.
2- Kabeer, N. (1999). Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment (Vol. Vol. 30). (D. a. Institute of Social Studies, Ed.) Oxford: Blackwell Publishers Ltd.
3- Kushnir, K. (2010). How Do Economies Define Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs)? IFC and the World Bank , P 10.
4- Mayoux, L. (2005). W OMEN'S EMPOWERMENT THROUGH SUSTAINABLE MICRO-FINANCE: RETHINKING 'BEST PRACTICE. P 04.
5- Skarlatos, K. (2004). Microfinance and Women's Economic Empowerment: Bridging the Gap, Redesigning the Future. (Series No. 1) , P 33. Nicaragua: wisconsin coordinating council on Nicaragua.
6- Sultan, M. U., & al, &. (2017). The Role of Microfinance on Poverty Alleviation and Its Impacts on People and Society: Evidence From the Grameen Bank. Journal of Poverty, Investment and Development , Vol.38, P 07.
7- Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit. (2019). Consulté le 06 08, 2019, sur www.angem.dz: https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers/

8- Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit. (2019). Consulté le 06 08, 2019, sur www.angem.dz: /https://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees/
9- Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit. (2019). Consulté le 06 02, 2020, sur www.angem.dz: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/
10- worldbank. (s.d.). Consulté le 06 08, 2019, sur www.worldbank.org: www5.worldbank.org/mdgs/gender.html
11- worldbank. (2018). Consulté le 06 10, 2019, sur wbl.worldbank.org: wbl.worldbank.org/en/data/exploreeconomies